جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

الدين العام بين الازمة وافاق التنمية

خلال الفترة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٨

Public debt between the crisis and development prospects

from 2010 until 2018

اعداد

حنان محمود محمد الغرباوى

اشراف

الاستاذ الدكتور / محمود عبد الحي

مدير معهد التخطيط القومى الاسبق

والاستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

لاستكمال متطلبات

الحصول علي درجة الماجستير المهني " التخطيط للتنمية المستدامة "

٢٠٢٠

الملخص

يشير الدين العام الى ما تقترضه " الجهات العامة " فى الدولة من الغير إذا ما عجزت الايرادات العامة عن تغطية النفقات العامة المخططة لتمويل الانشطة والبرامج والمشروعات التى تزمع الحكومة تنفيـــذها ، تختلف الاستراتيجيات المتبعة فى إدارة ملف الدين العام من دولة لأخرى؛ وذلك تبعاً للظروف الاقتصـــادية لكل دولة ومستوى الدين العام بها، وقد استهدف البحث في المبحث الاول الي التعـــرف علـــي المفـــاهيم العامة لكل من الدين العام الخارجي والداخلي وكذلك الناتج المحلي الاجمالي والقاء الضوء على استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ كما ناقشنا فى المبحث الثاني استعراض تطور كل من الناتج المحلـــي الاجمالى خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨ وكذلك الدين المحلي خلال ذات الفترة والتحقق من فرضـــية الدراسة ان الناتج المحلي يتناسب طردياً مع الدين المحلي اي كلما زاد الدين المحلي زاد الناتج المحلي

"Public debt" refers to what " Public Authorities" in a country borrow from others countries when its public revenues fails to cover its public expenditure planned to finance activities, programs and projects that the government intends to implement. Strategies followed to manage public debt file differ from one country to another; according to economic circumstances of each country and its public debt level.

The first topic of this research aimed at introducing the general concepts of external and internal public debt as well as gross domestic product and shed light on Egypt's sustainable vision for 2030.

The second topic dealt with the developments of the gross domestic product through the period from 2010 to 2018, besides, the domestic debt during the same to prove the premise of the study that " the domestic product is directly proportional to the domestic debt, i.e. the higher the gross domestic product (G D P) the more the local debt.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الملخص	٢
المقدمة	٤
المبحث الأول : مفاهيم وتعاريف	٧
أولاً : مفهوم الدين العام	٧
ثانياً : الناتج المحلي	١١
ثالثاً : استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ المحور الاقتصادي	١٥
المبحث الثاني : تطور الدين المحلي والناتج المحلي	١٨
اولاً : تطور الناتج المحلى	١٨
ثانياُ : تطور الدين المحلى	٢١
ثالثاً: تحقيق فرضية الدراسة الدين العام المحلى يؤثر تأثيراً طردياً فى الناتج المحلى	٢٤
النتائج	٢٦
التوصيات	٢٧
المراجع	٢٨

مقدمة

كثر النقاش العام حول مدى قدرة بضعة بلدان عالية المخاطر على الاستمرار في تحمل الديون. لكن عبء الدين العام يمثل مشكلة متنامية في مختلف أنحاء العالم.

ففي الاقتصادات المتقدمة، بلغ الدين العام مستويات غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية، رغم بعض الانخفاضات المسجلة مؤخراً. وفي الأسواق الصاعدة، تراكمت الديون إلى مستويات لم نشهدها منذ أزمة الدين في الثمانينات. وهناك ٤٠% من البلدان منخفضة الدخل – أي ٢٤ من مجموع ٦٠ بلداً – بلغت مرحلة المديونية الحرجة أو أصبحت قاب قوسين من الوصول إليها – وهي المرحلة التي يعجز فيها البلد المقترض عن سداد خدمة الدين العام، مما يمكن أن يُحْدِث اضطراباً كبيراً في النشاط الاقتصادي والتوظيف. فلا غرابة إذن في أن اليابان، بوصفها رئيس مجموعة العشرين في الدورة الحالية، أدرجت القدرة على تحمل الديون كقضية ذات أولوية في جدول أعمال المجموعة.

ومستويات الدين المرتفعة بصورة غير مسبوقة لا تمثل مشكلة بالضرورة حين تكون أسعار الفائدة الحقيقية بالغة الانخفاض، كما نجدها الآن في كثير من الاقتصادات المتقدمة. لكن مستويات الدين المرتفعة يمكن أن تجعل الحكومات أشد تعرضاً لتضييق الأوضاع المالية العالمية وارتفاع تكاليف الفائدة. ويمكن أن يساهم هذا في حدوث تصحيحات سوقية، وحركات حادة في أسعار الصرف، وزيادة ضعف التدفقات الرأسمالية، مما يمكن أن يفاقم القضايا المتعلقة بإمكانية تحمل الديون.

وبالطبع، ليس كل الدين سيئاً. فالاقتراض يمكنه بالفعل تمويل الاستثمارات الحيوية في البنية التحتية والصحة والتعليم وغير ذلك من السلع العامة. ويؤدي الاستثمار في الطاقة الإنتاجية، عندما يتم بشكل سليم، إلى تحقيق دخل أعلى يمكن أن يعوض تكلفة خدمة الدين. وقد ساعد بعض الارتفاع في الدين، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة، على دعم النمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية وتجنب حدوث نتيجة أسوأ.

أهمية البحث

تختلف الاستراتيجيات المتبعة فى إدارة ملف الدين العام من دولة لأخـرى؛ وذلـك تبعـاً للظـروف الاقتصادية لكل دولة ومستوى الدين العام بها، فعدم اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة فى الدول التى لديها معدلات مرتفعة من الدين العام ولديها مخاطر فى استدامة هذا الدين، يؤدى الى زيادة تكلفـة هـذا الـدين ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي بها، وهو الأمر الذي يتعين معه اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيض هذا الدين ومنها اتباع النظم الموازنية التى تتسم بالكفاءة والفعالية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتخفيض الانفاق العـام مع التركيز على تخفيض النفقات الجارية دون النفقات الاستثمارية بمـا يضـمن تحقيـق معـدلات النمـو المستهدفة، واتباع سياسات مالية ونقدية منضبطة تساهم فى تحسين معدلات النمو الاقتصادى بما يـنعكس ايجابا على قوة الاقتصاد الوطني و أسعاركل من العملة المحلية والفائدة.

مشكلة البحث

نبأت وثائق المراجعة الرابعة، للاقتصاد المصري، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، أن يتجاوز الدين العام الإجمالي في مصر، ٥,٣٧ تريليون جنيه، بنهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، تمثـل ٨٣,٣% مـن الناتج المحلي الإجمالي، متوقعا وصول إجمالي الدين إلى نحو ٧ تريليونات ٠

كما حددت استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ في اهداف المحـور الاقتصـادي ثلاثـة اهداف في استقرار الوضع الاقتصادي الكلي :

- تصبح نسبة الدين العام الي الناتج المحلي الاجمالي في حدود ٥٠% ٠
- لا تزيد نسبة العجز الكلي الي الناتج المحلي الاجمالي عن ٥% ٠
- الحفاظ علي استقرار الاسعار بحيث يتراوح معدل التضخم ما بين ٣% ، ٥%٠

فرضية البحث :

الدين العام المحلى يؤثر تأثيراً طردياً فى الناتج المحلى

خطة البحث :

المبحث الأول : مفاهيم وتعاريف

أولاً : الدين العام (الخارجي والداخلي)

ثانياً : الناتج المحلي

ثالثاً : استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ المحور الاقتصادي

المبحث الثاني : تطور الدين المحلي والناتج المحلي

اولاً : تطور الناتج المحلى

ثانياُ : تطور الدين المحلى

ثالثاً: تحقيق فرضية الدراسة الدين العام المحلى يؤثر تأثيراً طردياً فى الناتج المحلى

المبحث الاول

المفاهيم

******

(١) مفهوم الدين العام :

يشير الدين العام الى ما تقترضه " الجهات العامة " فى الدولة من الغير إذا ما عجزت الايرادات العامة عن تغطية النفقات العامة المخططة لتمويل الانشطة والبرامج والمشروعات التى تزمع الحكومة تنفيذها ، فالدين العام يتمثل فى القروض التى تقوم الحكومة باقتراضها وتتعهد بسدادها وفقاً لشروط معينة – تتعلق بفترة السداد وسعر الفائدة – ، إلا إنه لا يشمل المبالغ المستحقة لموردى السلع والخدمات أثناء العام المالي ولا المبالغ المستحقة للمقاولين الذين يقومون بتنفيذ مشروعات حكومية ٠

يُعرف صندوق النقد الدولى الدين العام " بأنه الرصيد القائم من الالتزامات المباشرة لحكومة المعترف بها تجاه بقية الاقتصاد والعالم الخارجي ، وهى التزامات نشأت فى الماضى وأدرجت لها جداول زمنية للسداد عن طريق العمليات الحكومية المستقبلية أو لتبقي كديون دائمة " ٠

أما البنك الدولى فيؤكد فى تعريفه على مبدأ شمولية الدين العام فيعرفه بأنه كامل رصيد الالتزامات الحكومية التعاقدية ذات الأجل الثابت الى هذه الالتزامات مستحقة السداد فى تاريخ معين ، ويشمل الإلتزامات المحلية والأجنبية كودائع العملة والودائع النقدية والاوراق المالية عدا الاسهم والقروض " ويركز البنك الدولى على الدين الخارجي٠[١]

يقصد بالجهات العامة :

القطاع الحكومى (الحكومة)٠

الهيئات العامة الاقتصادية٠

بنك الاستثمار القومى ٠

[١] العوامل التى تساعد السلطة الوطنية فى تحقيق الاستدامة المالية – رسالة ماجستير – الباحث / حسام خالد حسين الريفى ٢٠١٤

أ- القطاع الحكومى :

وفقاً لقانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته فإنه يشمل :

- الجهاز الاداري للدولة (الحكومة المركزية ؛ الوزارات والمصالح ؛ الهيئات العامة الخدمية ؛ وحدات الادارة المحلية)ويمثل القطاع الحكومي الخزانة العامة بوزارة المالية ٠

ب- الهيئات العامة الاقتصادية :

- هي هيئات عامة – يُفترض أن – تدار علي اساس اقتصادى حيث تقوم بتقديم خدمات عامة مقابل رسوم تستطيع من خلالها تغطية نفقاتها وتحقق فائضاً إلا ان الواقع يقول إن معظم الهيئات يحقق عجزاً يتم تمويله من خلال القتراض أو الدعم الحكومي ٠

ت- بنك الاستثمار القومي :

- أسس بموجب القانون رقم ١١٩ لعام ١٩٨٠ بهدف توفير التمويل اللازم للاستثمارات القومية التى تقوم بها الحكومة أو القطاع العام أو القاع الخاص ولتحقيق هذا الهدف يقوم البنك بتعبئة المدخرات القومية والتى تشمل مخصصات التأمينات والمعاشات وودائع صناديق التوفير وحصيلة بيع شهادات الاستثمار وقد ظل البنك تابعاً لوزارة التخطيط منذ انشائه وحتى عام ٢٠٠٢ حينذاك نُقلت تبعيته الى وزارة المالية ٠

(٢) انواع الدين العام :

ويلجأ الاقتصاديون الى تقسيم الديون الي ديون منتجة وغير منتجة ويعتبر الدين العام منتجاً ، اذا تم استخدامه فى شراء أصول تساعد على توليد دخل للحكومة ، أو تسهم فى زيادة الانتاجية الكلية فى الاقتصاد الوطني ، وبغض النظر عن التقسيمات المحتملة للدين العام ، فإن الاسباب التى تدفع الدول الى الاقتراض تختلف باختلاف اهدافها وطبيعة اقتصاداتها ، ويمكن حصر الاسباب التى تدفع الحكومات الي الاقتراض فيما يأتي :

- تلجأ معظم الدول النامية الى الاقتراض لتغطية العجز فى موازناتها العامة ، حيث إن الايرادات المحلية لهذه الدول لا تغطي الانفاق خلال بعض السنوات ، مما يدفعها الى الاقتراض ، خاصة وأن هذه الاقتصاديات تتصف بعدم التنوع ، وضعف قاعدة الموارد وعدم كفاءة النظام المصرفي فى توفير المدخرات .
- تلجأ بعض الدول الي الاقتراض ، لمقابلة بعض الظروف الطارئة وغير المتوقعة ، أو للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية ، أو لتمويل الحروب مما يلزمها زيادة الانفاق لمقابلة مثل هذه الحالات .
- تحتاج الدول النامية إلي استثمارات هائلة فى البنية التحتية ، مما يدفعها إلي تغطية احتياجاتها فى هذا المجال من الدين العام بوصفه مصدراً أساسياً لتمويلها ومما يضاعف المشكلة أن معظم مشاريع البنية التحتية لا توفر مداخيل مباشرة يمكن الاعتماد عليها فى خدمة الدين العام المترتب تنفيذ هذه المشاريع .
- تلجأ العديد من الدول الى الدين العام لتمويل العجز المزمن فى موازين مدفوعاتها ، ولعجز الصادرات عن مواكبة الزيادة المطردة من الواردات لدى معظم الدول النامية .

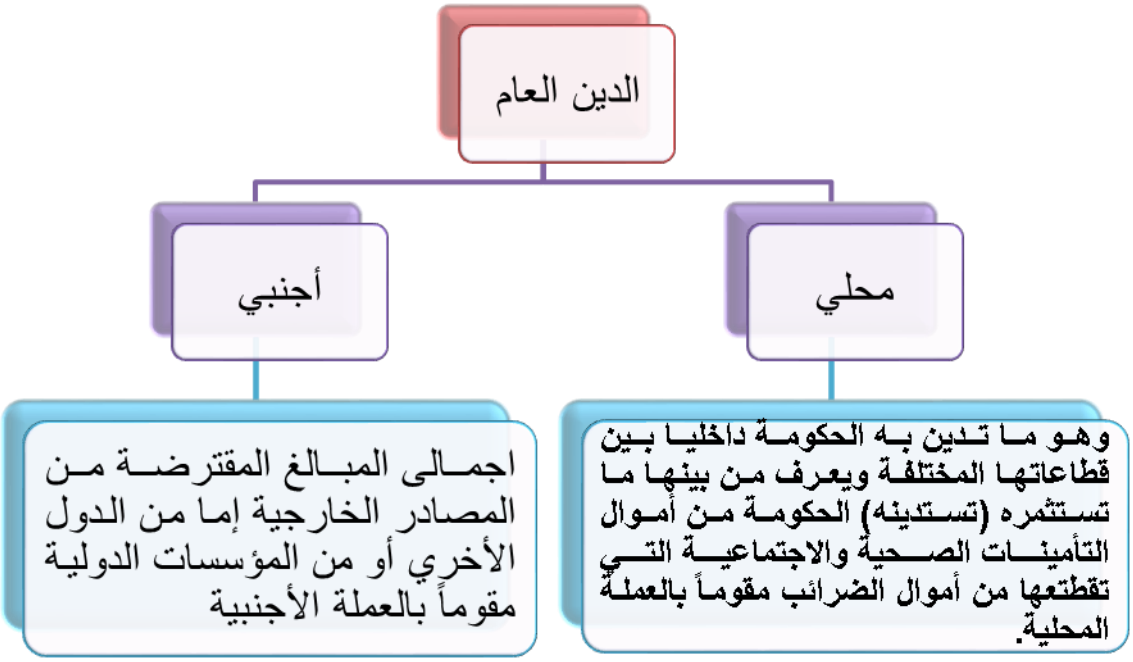

(٣) اعباء الدين العام :

تتمثل اعباء الدين العام في :

١ – الفوائد : وهى نسبة مئوية من قيمة الدين تدفعها الجهة المدينة للجهة الدائنة وهذه الفوائد تظهر في الموازنة الجارية للدولة سنوياً وتمثل أحد بنود الإنفاق الجاري .

٢ – أقساط الدين : وهى المبالغ التي يتم سدادها دورياً من أصل الدين للدائنين في موعد استحقاقها حسب شروط الاقتراض وتظهر في موازنة التحويلات الرأسمالية .

(٤) مؤشرات الدين العام :

- نسبة الدين العام الاجمالى الى الناتج المحلي الاجمالي.
- نسبة خدمة الدين الي اجمالى ايرادات الموازنة.
- نسبة خدمة الدين الي اجمالي مصروفات الموازنة.
- نسبة الدين الخارجي الي الصادرات السلعية والخدمية.
- نسبة خدمة الدين الخارجي الي الصادرات السلعية والخدمية.

(٥): ادارة الدين العام :

- إدارة الدين السيادي هي عملية وضع وتطبيق استراتيجية لإدارة دين الحكومة من أجل توفير مبلغ التمويل المطلوب وتحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالمخاطر والتكلفة ، بالإضافة إلى أية أهداف عامة أخرى تكون الحكومة قد حددتها لإدارة الدين السيادي مثل اقامة سوق كفء للأوراق المالية الحكومية والمحافظة عليها .[٢]
- الهدف الرئيسي لإدارة الدين العام هو ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة وسداد التزاماتها بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط الى الطويل ، بدرجة معقولة من المخاطرة .
- نظراً للإعتماد المتبادل بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية فان من اهم انشطة ادارة الدين التنسيق بين السياستين وتبادل المعلومات المتعلقة باحتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية .
- رصد وتقييم المخاطر المتضمنة في هيكل الدين الحكومي بعناية وتخفيف حدة تلك المخاطر الي أقصي درجة ممكنة من خلال تعديل هيكل الدين مع أخذ تكلفة التعديل في الاعتبار .

[٢] المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام – أعدها خبراء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى – مارس ٢٠٠١

ثانياً : الناتج المحلي

الناتج المحلي الاجمالي (GDP – Gross Domestic Product) هو القيمة النقدية لجميع السلع الجاهزة والخدمات المُنتجة داخل حدود بلد ما في فترة زمنية محددة. ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي على اساس سنوي "وهو الشائع" او اساس ربع سنوي. ويشمل الناتج المحلي الإجمالي جميع الاستهلاك الخاص والعام، والنفقات الحكومية، والاستثمارات، والمخزون الخاص، والمدفوعة في تكاليف البناء والتوازن الخارجي للتجارة (تضاف الصادرات، ويتم طرح الواردات). حيث يُعد الناتج المحلي الاجمالي احد المعايير التي تقيس مدى كفاءة اقتصاد بلد ما.

أهمية الناتج المحلي الإجمالي

يشيع استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على كفاءة اقتصاد البلد، فضلا عن مؤشر لمستوى المعيشة في البلد. وبما أن طريقة قياس الناتج المحلي الإجمالي موحدة من بلد إلى آخر، يمكن استخدام الناتج المحلي الإجمالي بغرض مقارنة إنتاجية عدة بلدان بدرجة عالية من الدقة. ويتيح التعديل الخاص بالتضخم من سنة إلى أخرى مقارنة مثالية بين قياسات الناتج المحلي الإجمالي الحالية وقياسات السنوات أو الأرباع السابقة. وبهذه الطريقة، يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما في أي فترة كنسبة مئوية مقارنة بالفترات السابقة. ومن الحقائق الهامة التي تشير إلى ما إذا كان الاقتصاد في اتجاه التوسع أو التراجع ويمكن اتباع الناتج المحلي الإجمالي لفترات طويلة من الوقت، ويستخدم لقياس النمو أو التدهور الاقتصادي لبلد ما.

وتعزى شعبية الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر اقتصادي جزئيا إلى قياس القيمة المضافة من خلال العمليات الاقتصادية. على سبيل المثال، عندما يتم صناعة سيارة، فإن الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس القيمة الإجمالية للسيارة الجاهزة، وإنما الفرق في قيم السيارة المكتملة والمواد المستخدمة في انتاجها. بالتالي، فأن قياس القيمة الإجمالية لقيمة السيارة بعد اكتمال انتاجها بدلا من القيمة المضافة "الفرق بين تكلفة الانتاج وقيمة الربح" أن يخفض كثيرا من اهمية استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتقدم أو الانخفاض، ولا سيما في الصناعات والقطاعات الفردية.

كيفية تحديد الناتج المحلي الإجمالي

يتم تحديد الناتج المحلي الإجمالي باستخدام احد ثلاثة طرق. اذا تم حساب هذه الطرق الثلاثة بشكل صحيح فمن المفترض أن تؤدي الى نفس الناتج النهائي. وهذه الطرق الثلاثة هي: نهج الإنفاق، ونهج الإنتاج، ونهج الدخل.

الناتج المحلي الإجمالي استنادا إلى الإنفاق :

يتم قياس الناتج المحلي الاجمالي عن طريق الإنفاق "وهو الأسلوب الأكثر شيوعا" بحساب الأموال التي تنفقها المجموعات المختلفة التي تشارك في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، ينفق المستهلكون المال لشراء سلع وخدمات مختلفة، كما تنفق الشركات التجارية الأموال لأنها تستثمر في أنشطتها التجارية (شراء الآلات والمعدات مثلا). والحكومات تنفق المال أيضا من اجل (تحسين المواصلات العامة للمواطنين مثلا) . وتساهم كل هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تصدير بعض السلع والخدمات التي يصدرها اقتصاد ما وراء البحار، وصافي صادراتها. كذلك يتم الاخذ في الحسبان ماتم صرفه على الصادرات والواردات.

ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للبلد باستخدام المعادلة التالية:

$$GDP = C + G + I + 0NX$$

C= يساوي كل الاستهلاك الخاص، أو الإنفاق الاستهلاكي، في اقتصاد البلاد.

G= هو مجموع الإنفاق الحكومي.

I= هو مجموع كل استثمار البلاد، بما في ذلك النفقات الرأسمالية للشركات.

NX= هو صافي الصادرات الإجمالية للبلاد، (NX = الصادرات – الواردات).

الناتج المحلي الإجمالي استنادا إلى الإنتاج :

طريقة حساب الناتج المحلي الاجمالي بنهج الإنتاج هو العكس تماما لطريقة الناتج المحلي الإجمالي استنادا إلى الإنفاق. فبدلا من قياس تكاليف المدخلات التي تغذي النشاط الاقتصادي بشكل خاص،

يُقدر نهج الإنتاج القيمة الإجمالية للناتج الاقتصادي ويخصم تكاليف السلع الوسيطة التي تستهلك في العملية، مثل تلك المتعلقة بالمواد والخدمات.

الناتج المحلي الإجمالي استنادا إلى الدخل :

بما أن ما تنفقه هو دخل شخص آخر، فإن هذه طريقة أخرى لحساب الناتج المحلي الإجمالي وهي طريقة تجمع ما بين الطريقتين الناتج المحلي الإجمالي استنادا إلى الإنفاق و الناتج المحلي الإجمالي استنادا إلى الإنتاج.

فهذه الطريقة تستند إلى حصيلة الدخل القومي. وتشمل الإيرادات التي تحصل عليها جميع عوامل الإنتاج في الاقتصاد، الأجور المدفوعة للعمالة، والإيجار المكتسب بالأرض، والعائد على رأس المال في شكل فائدة، فضلا عن أرباح صاحب المشروع. يمكن استثمار أرباح منظم الأعمال في أعماله الخاصة أو يمكن أن يكون استثمارا في أي عمل خارجي. ويشكل كل ذلك دخل وطني يستخدم كمؤشر على الإنتاجية الضمنية والنفقات الضمنية.

الناتج المحلي الإجمالي "الاسمي" مقابل الناتج المحلي الإجمالي "الحقيقي" :

الناتج المحلي الإجمالي مجملا يستند إلى قيمة نقدية لما ينتجه الاقتصاد، في المقابل فانه يخضع لضغوط تضخمية. على مدى فترة من الزمن، عادة ما تميل الأسعار إلى الارتفاع في الاقتصاد وهذا ينعكس في الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا، من خلال النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي غير المعدل للاقتصاد، من الصعب معرفة ما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع نتيجة لتوسع الإنتاج في الاقتصاد أو بسبب ارتفاع الأسعار.

وهذا هو السبب الذي دفع خبراء الاقتصاد إلى تعديل معدل التضخم للوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد بدلا من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الذي يتجاهل التضخم والانكماش من خلال تعديل الناتج في أي سنة معينة للتضخم بحيث يعكس مستويات الأسعار التي سادت في سنة مرجعية،

تسمى "سنة الأساس"، يتكيف الاقتصاديون مع تأثير التضخم. وبهذه الطريقة، من الممكن مقارنة النـــاتج المحلي الإجمالي للبلد من سنة إلى أخرى ومعرفة ما إذا كان هناك أي نمو حقيقي.

ويحسب باستخدام معامل انكماش أسعار الناتج المحلي الإجمالي، وهو الفرق في الأســـعار بـــين السنة الحالية وسنة الأساس. على سبيل المثال، إذا ارتفعت الأسعار بنسبة ٥٪ منذ ســـنة الأســـاس، فـــإن معامل الانكماش سيكون ١.٠٥ وينقسم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى هذا الانكماش، مما يسفر عـــن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وعادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أعلى من الناتج المحلي الإجمـــالي الحقيقـــي لأن التضخم هو عادة رقم إيجابي. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يمثل التغير في القيمة السوقية، مما يقلّـــص التباين بين أرقام الناتج من سنة إلى أخرى. ويعني التفاوت الكبير بين الناتج المحلي الإجمـــالي الحقيقـــي والاسمي للبلاد قوى تضخمية كبيرة (إذا كانت القيمة الاسمية أعلى) أو قوى انكماشية (إذا كانـــت القيمـــة الحقيقية أعلى) في اقتصادها.[٣]

[3] http://mafaheem.info/?p=417

ثالثاً :استراتيجية التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بانها :

هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهـا، حيث ترتكز التنمية المستدامة على ضرورة وجود توازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئيـة عند وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتلبية الاحتياجات المستقبلية.

حددت اهداف التنمية المستدامة الأمم المتحدة في أعمال الدورة السبعين للجمعية العامة في سـبتمبر ٢٠١٥ والتي تتكون من ١٧ هدف تلتزم الدول بتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠.

بلغت اهداف التنمية المستدامة ١٧ هدفا و ١٩ غاية ٢٤٤ مؤشراً لقياس التقدم المحرز نحو تحقيـق اهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠

الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميعٌ أشكاله في كل مكان ٠

الهدف ٢ – القضاء على الجوع وتحقيقٌ الأمن الغذائي وتحسينٌ التغذيةٌ وتعزيز الزراعة المستدامة٠

الهدف ٣ – ضمان حياٌة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار٠

الهدف ٤ – ضمان تعليم ذا جودة شامل ومتساوي وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع٠

الهدف ٥ – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ٠

الهدف ٦ – ضمان توافر الميٌاه وخدمات الصرف الصحي للجميع ٠

الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة ٠

الهدف ٨ – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة ،وتوفير العمل اللائق للجميع ٠

الهدف ٩ – إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار ٠

الهدف ١٠ – تقليل عدم المساواة داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض٠

الهدف ١١ – جعل المدن والمستوطنات البشريةٌ شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة٠

الهدف ١٢ – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة٠

الهدف ١٣ – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره٠

الهدف ١٤ – حفظ المحيطّات والبحار والموارد البحريةٌ واستخدامها على نحو مستدام لتحقيقٌ التنمية المستدامة٠

الهدف ١٥ – حماية النظم الإيكّولوجيةٌ البريةٌ وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراض وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي٠

الهدف ١٦ – السلام والعدل والمؤسسات.

الهدف ١٧ – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيطٌ الشراكة العالميةٌ من أجل التنميةٌ المستدامة.٠

استراتيجية مصر ٢٠٣٠

تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى أن تكون بمثابة خارطة طريق تعظم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة وترفع من ميزة التنافسية، وتعمل على إعادة إحياء دور مصر التاريخى فى ريادة الإقليم وتوفير حياة كريمة للمواطنين.

المحور الاقتصادى (البعد الاقتصادي – الطاقة – الشفافية – كفاءة المؤسسات)

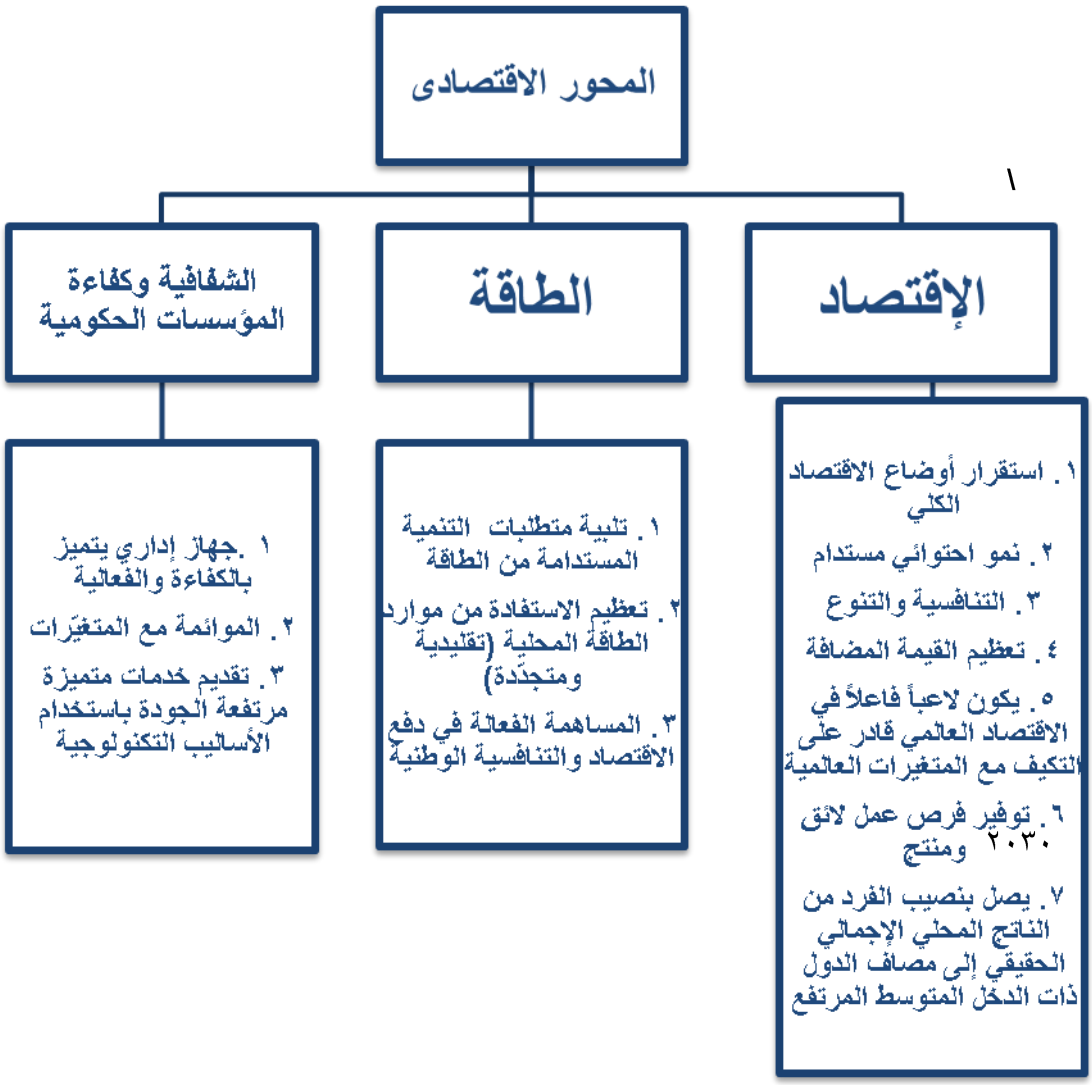

المبحث الثاني تطور الناتج المحلي والدين المحلي

اولاً : تطور الناتج المحلى :

يُعَد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية؛ حيث يستخدم في المقارنة بين اقتصادات الدول المختلفة وأيضًا يُستخدم كمقياس للنمو الاقتصادي لذا يُعرّف معدّل النمو الاقتصاديّ بأنّه مقياس يُستخدم لقياس نمو الاقتصاد بين فترات زمنيّة متنوعة؛ من حيث استخدام نسب مئويّة، كما يُعدُّ مقياساً لنسبة التغيرات المؤثرة في الناتج المحليّ الإجماليّ للدولة من عام إلى آخر.[٤]

أهمية النمو الاقتصادي :

تشير الدراسات التنموية التي أُجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر، وتحقيق مستوى معيشي أفضل، حيثُ إن ارتفاع مستوى الدخل بنسبة ١٠%، يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بمقدار ٢٠-٣٠%، وللنمو الاقتصادي أهدافٌ عديدة منها ما يأتي:

- تقليل مستوى الفقر: يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكلٍ سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على ١٤ دولة في التسعينات، أن مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض بنسبة ١.٧% عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة ١%.
- إعادة تشكيل المجتمع: يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل، فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عالياً قلّ مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل.
- خلق فرص عمل: يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية؛ من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يساعد على الحدّ من الفقر، كما يوازن بين عمليات الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية، والتحسين من مستوى الإنتاجية.

---

[٤] https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

- **دفع التقدم البشري: ليس مادياً فقط، إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم، والعمل على إضافة الحوافز الاستثمارية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وانتظار عوائد هذا الإنفاق في المستقبل.**

- **تطوير الصحة والتعليم: يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأثر التعليم أيضاً بارتفاع معدل الدخل، من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل.[٥]**

فيما يلى : الجدول رقم (١)

يوضح تطور الناتج المحلى بالاسعار الثابتة خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٨

القيمة بالمليار جنية

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الناتج المحلى	٨٥٤	٨٧٣	١٧٥١	١٨٠٢	١٨٢٤	١٩٠٦	١٩٠٦	١٩٧٤	٤٣٣٤
نمو الناتج المحلي باعتبار عام ٢٠١٠ سنة اساس[٦]	%١٠٠	%١٠٢	%٢٠٥	%٢١١	%٢١٤	%٢٢٣	%٢٢٣	%٢٣١	%٥٠٧
معدل النمو السنوي للناتج المحلي	%١٠٠	%١٠٢	%٢٠١	%١٠٣	%١٠١	%١٠٤	%١٠٠	%١٠٤	%٢٢٠

المصدر موقع وزاة التخطيط والمتابعة

https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

[٦] استنتاج الباحث

من الجدول السابق يتضح أن :

- عند اعتبار عام ٢٠١٠ سنة اساس نجد ان الناتج المحلى ارتفع بشكل متضاعف ويعد عام ٢٠١١ اقل نمو للناتج المحلي حيث بلغ ٢%
- كما اصبح عام ٢٠١٨ هو الاعلي حيث بلغ ٤٠٧% ارتفاعاً عن الناتج المحلي لعام ٢٠١٠ جدير بالذكر ان عام ٢٠١٨ اول أثار الاصلاح الاقتصادية بعد قرارات التعويم للجنيه
- وبقياس معدل النمو السنويللناتج المحلي الحقيقي نجد انه تتراوح معدلات النمو مابين ١% الي ٢%
- يظل عام ٢٠١٨ عام الارتفاع العالى والذى يعد القيم الشاذة فى سنوات الدراسة نظراً لما شهدته هذه الفترة من اصلاحات

رسم بياني رقم (١)

يوضح تطور الناتج المحلي خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٨

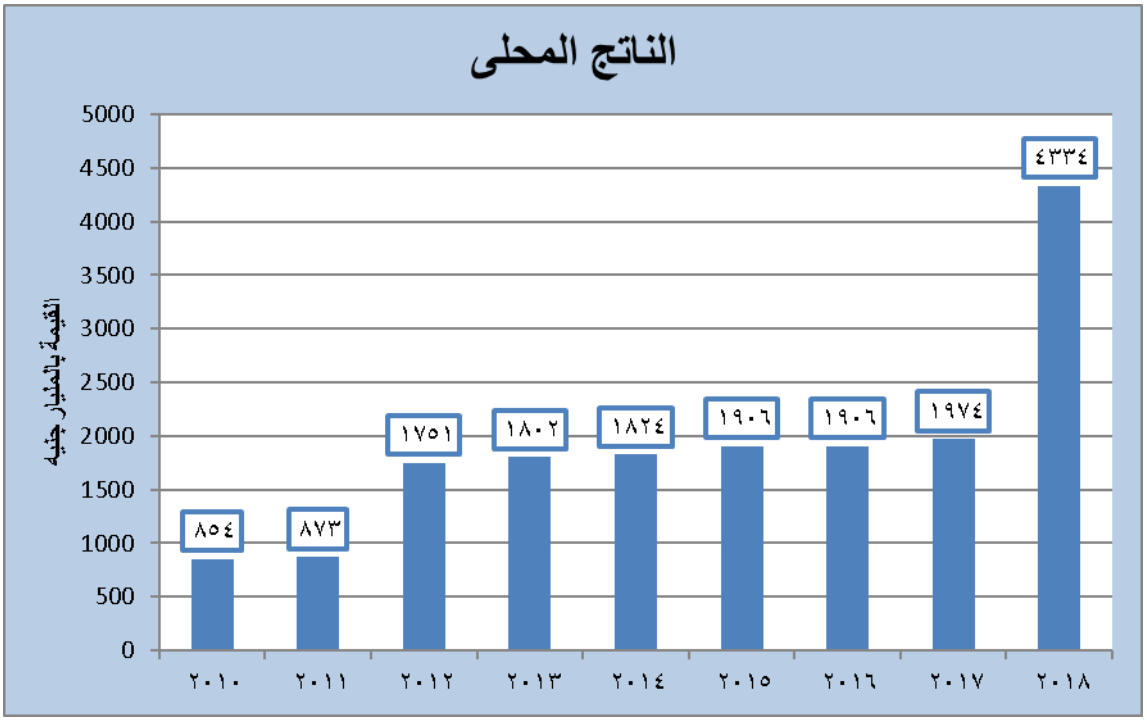

ثانياً : تطور الدين المحلى :

يشير الدين الداخلى إلى إجمالى المبالغ المقُترضة من قِبَل الحكومة من المصادر المختلفة داخل الدولة ويكون الدين الداخلى مُقومًا بالعملة المحلية. ويمكن للحكومة أن تقترض داخليًا إما عن طريق الاقتراض من القطاع المصرفى، أو طرح أذون وسندات الخزانة فى سوق الأوراق المالية الحكومية. ويؤثر طرح أذون وسندات الخزانة على تحديد أسعار الفائدة فى الاقتصاد، حيث إن عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء السندات الحكومية) إحدى أدوات السياسة النقدية للتأثير على المعروض النقدى الذى يؤثر على سعر الفائدة وهنا تجدر الإشارة إلى أن عمليات السوق المفتوحة تتأثر بكفاءة وسيولة سوق الأوراق المالية الحكومية، حيث إن وجود سوق ثانوية ذات كفاءة لبيع وشراء السندات الحكومية يؤدى إلى زيادة حجم التداول والسيولة وزيادة إقبال المستثمرين على شراء أذون وسندات الخزانة.[٧]

- **هيكل الدين العام المحلي**

يعني بهيكل الدين العام تحديد المديونية لكل جهة من الجهات العامة ومصادر هذا الدين، وبذلك يتمثل هيكل الدين العام في كل من:

أ) <u>الدين الحكومي:</u> هو الدين المستحق على الخزانة العامة للدولة، ويتكون من:

١- دين بموجب السندات الحكومية (سندات الخزانة): سواء كان إجبارية بموجب قانون الشركات الذي يلزم كل شركة مساهمة بشراء سندات حكومية بما يعادل ٥% من صافي الربح سنوية، أو سندات الإسكان والطاقة وخلافها، وهي تمثل قروض طويلة الأجل، أو دينا اختيارياً فيما تطرحه الحكومة من سندات للاكتتاب العام

٢- دين بموجب أذون الخزانة: هي أداة مالية قصيرة الأجل (تطرح كل ثلاثة أشهر)، وعادة ما يكتتب فيها البنوك بصفة أساسية (حوالي ٨٠% من قيمة هذه الأذون تشتريها البنوك) أي أن البنوك هي الدائنة للحكومة بها.

[٧] الاداة المالية الحكومية كمدخل لتعزيز المساءلة والشفافية – سلسلة تقارير غير دورية – المجلس الوطني المصري للتنافسية

٣- الإقتراض من بنك الاستثمار القومي: مما جمعه من أموال التأمينات وشهادات الاستثمارات وصناديق توفير البريد.

٤- صافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي، وهي الفرق بين الودائع الحكومية في البنوك وبين ما سحبته منها.

ب) مديونية الهيئات العامة الاقتصادية: تتكون من:

١- اقتراض هذه الهيئات من بنك الاستثمار القومي

٢- صافي أرصدة الهيئات لدى الجهاز المصرفي ، وتتمثل في الزيادة التي سحبتها هذه الهيئات عن قيمة ودائعها لدى المصارف

ج) مديونية بنك الاستثمار القومي:

يحصل بنك الاستثمار القومي على المدخرات الوطنية ممثلة في أموال التأمينات وشهادات الاستثمار للبنك، وصناديق توفير البريد، وتقرض منها الحكومة والهيئات الاقتصادية، والباقي يمثل دينا في ذمة بنك الاستثمار القومي يدخل في هيكل الدين العام. [٨]

الجدول رقم (٢)

يوضح تطور الدين المحلى خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٨

القيمة بالمليار جنية

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الدين المحلى	٧٧٠	٩٣٣	١١٢٣	١٤١١	١٦٥٧	١٩٩٤	٢٤٨١	٣٢٧٨	٣٦٤٩
نمو الدين المحلي باعتبار عام ٢٠١٠ سنة اساس	١	%١٢١	%١٤٦	%١٨٣	%٢١٥	%٢٥٩	%٣٢٢	%٤٢٦	%٤٧٤
معدل النمو السنوي	١	%١٢١	%١٢٠	%١٢٦	%١١٧	%١٢٠	%١٢٤	%١٣٢	%١١١

المصدر التقرير المالي الشهر – وزاة المالية

من الجدول السابق يتضح أن :

[٨] الادارة المالية العامة – محمد سلمان سلامة ص ٢٠٠

- عند اعتبار عام ٢٠١٠ سنة اساس نجد ان الدين المحلي ارتفع بشكل متضاعف ويعد عام ٢٠١١ اقل نمو للناتج المحلي حيث بلغ ٢١%
- كما اصبح عام ٢٠١٨ هو الاعلي حيث بلغ ٣٧٤% ارتفاعاً عن الناتج المحلي لعام ٢٠١٠ جدير بالذكر ان عام ٢٠١٨ اول أثار الاصلاح الاقتصادية بعد قرارات التعويم للجنيه
- وبقياس معدل النمو السنوي للدين المحلي نجد انه يتأرجح معدلات النمو مابين ١١% الي ٣٢%
- يعتبر عام ٢٠١٧ عام الارتفاع العالى حيث يلغ معدل نمو الدين المحلي ٣٢%

رسم بياني رقم (٢)

يوضح تطور الناتج المحلي خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٨

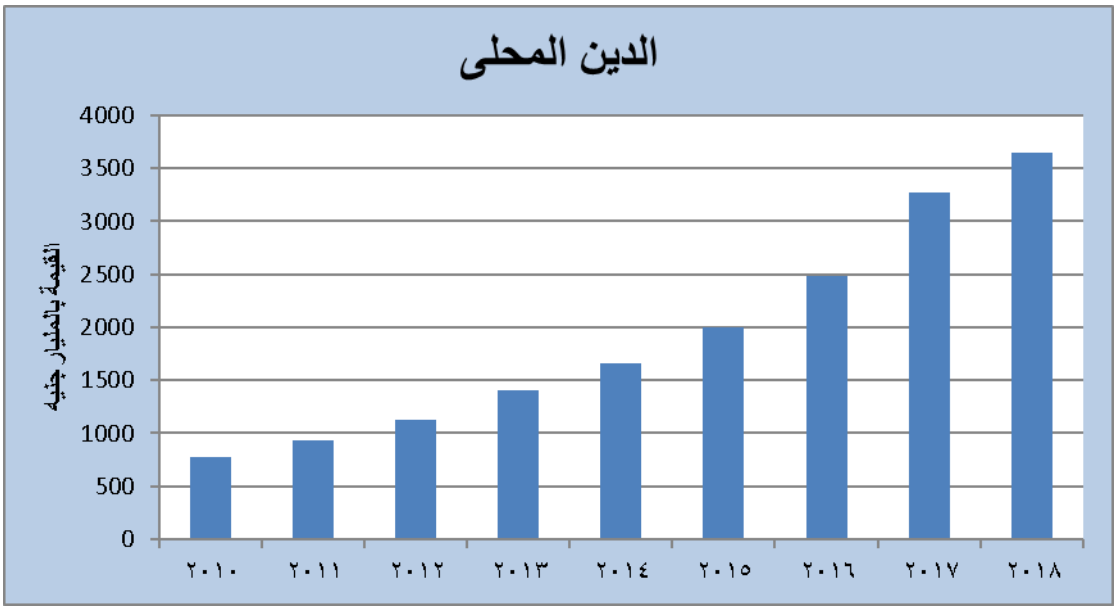

ثالثاً : تحقيق فرضية الدراسة

استقرت الأدبيات الاقتصادية على أن تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي يتوقف على طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد، وأن التمييز بين تأثير النفقات الإنتاجية وغير الإنتاجية قد يكون هاما في الظـروف الطبيعية، لكن ليس بالضرورة في ظروف الأزمات. ففي ظروف الكساد يكون تحفيز الطلب الكلـي بهـدف استغلال الطاقات العاطلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي هدفا محوريا للسياسة الاقتصادية، وتكون القروض العامة أداة إيجابية وفعالة لتحقيق هذا الهدف. ومن المرجح عندئذ أن خلق عجز بالموازنـة العامـة، ثـم تمويله من خلال القروض العامة سيمارس – في الغالب– تأثيراً إيجابيا على النمو الاقتصادي في الأجلـين القصير والطويل ويكون هذ التأثير كبيراً كلما كانت هناك موارد عاطلة أكثر بالاقتصاد.

فيما يلى قياس درجة الارتباط بين الدين المحلي والناتج المحلي

الجدول رقم (٣)

الناتج المحلي والدين المحلى خلال الفترة من ٢٠١٠ حتي ٢٠١٨

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الدين المحلى	٧٧٠	٩٣٣	١١٢٣	١٤١١	١٦٥٧	١٩٩٤	٢٤٨١	٣٢٧٨	٣٦٤٩
الناتج المحلى	٨٥٤	٨٧٣	١٧٥١	١٨٠٢	١٨٢٤	١٩٠٦	١٩٠٦	١٩٧٤	٤٣٣٤

باستخدام برنامج معالجة الجداول الالكترونية (Excel)

- تم استخراج معامل الارتباط بين الدين المحلى والناتج المحلى والذى يوضح العلاقة بين المتغيرين وكانت النتيجة ان معامل الارتباط هو ٠.٨١٢٩٨٧٤٦٤ اى انه ارتباط طردي قوي
- كلما زاد الدين المحلي زاد الناتج المحلي كما تم قياس الانحدار بين المتغيرين وكانت العلاقة هي

$$y = 293.95x - 590102$$

رسم بياني رقم (٣)

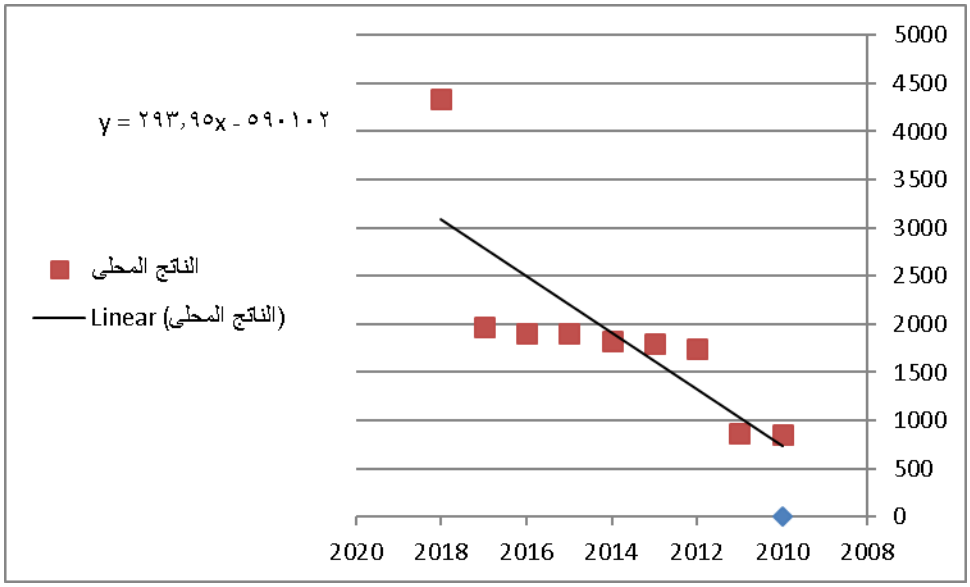

النتائج

- ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بشكل متضاعف ويعد عام ٢٠١١ اقل نمو للنـــاتج المحـــــــــلي حـــــــيث بلغ ٢% ٠

- اول أثار الاصلاح الاقتصادية بعد قرارات التعويم للجنيه في عام ٢٠١٨ بلغ معـدل نمـــو النـــاتج المحلي ١٢٠ % وهذا الارتفاع لا يعد نمو حقيقياً ٠

- اتضح من دراسة تطور الدين المحلي انه إرتفع بشكل متضاعف ويعد عام ٢٠١١ اقل نمو للناتج المحلي حيث بلغ ٢١% ٠

- كما اصبح عام ٢٠١٨ هو الاعلي حيث بلغ ٣٧٤% ارتفاعاً عن الناتج المحلي لعام ٢٠١٠ جدير بالذكر ان عام ٢٠١٨ اول أثار الاصلاح الاقتصادية بعد قرارات التعويم للجنيه ٠

- يرتبط الناتج المحلي الاجمالي بالدين المحلي ارتباطاً طردياً كلما زاد الـــدين المحلـــي زاد النـــاتج الاجمالي ٠

- السبب الأساسي لارتفاع الدين المحلى يرجع الى زيادة الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي محليا بأسعار فائدة مرتفعة ، ويتوقع انخفاض وتيرة نمو الدين والقروض المحلية خـــلال الفتـــرة المقبلة مع انخفاض اسعار الفائدة والتضخم٠

- كما نرى بأن الدين المحلى لا يمثل خطورة بالنسبة للدولة، لاسيما أنه يتم تمويله من خلال أدوات الدين أذون –وسندات الخزانة ٠

التوصيات

- إن اقتصاد أي بلد تحكمه معطيات ومتغيرات خاصة به وتتركز أكثر الاهتمامات عند النظر إلى مستوى الدين العام على مستوى الأداء وعوامل أخرى ذات علاقة قوية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، فقد يكون المؤشر الأكثر أهمية ليس نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، بل ما يسمى بالقدرة على الدفع، أي قدرة الاقتصاد الوطني في تحمل أعباء خدمة الدين العام، وقد يكون المؤشر هو إدارة الدين بحيث يكون له مردود إنتاجي قوي على هيكلية وبنية الاقتصاد الوطني.

- انشاء واعداد قواعد بيانات دقيقة وشاملة للمتغيرات الاقتصادية فى الاقتصاد المصري تتمتع بدرجة عالية من الافصاح والشفافيةحتي يمكن تحليل الوضع القائم ووضع السياسات المستقبلية.

- اعادة هيكلة الدين العام المحلي بزيادة الاعتماد على مصادر تمويل طويلة الاجل الاقل تكلفة .

- الاصلاح المالي واعادة الهيكلة للهيئات الاقتصادية ومعاملتها كوحدات مستقلة لرفع كفاءاتها المالية .

- الحد من تزايد عجز الموازنة العامة للدولة واجراء مزيد من الاصلاحات الموازنية للعمل على خفض الانفاق الحكومي وزيادة الايرادات .

- التطبيق الفعال لموازنة البرامج والاداء طبقاً للاهداف الموضوعة .

قائمة المراجع

المراجع العربية

١ – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية	ادارة الدين العام المحلي وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
٢ –رسالة ماجستير الباحث / حسام خالد حسين الريفي	العوامل التى تساعد السلطة الوطنية فى تحقيق الاستدامة المالية	٢٠١٤
٣ – محمد سلمان سلامة	الادارة المالية العامة –	ص ٢٠٠
٤ – خبراء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى	المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام	مارس ٢٠٠١
٥ – المجلس الوطني المصري للتنافسية	الاداة المالية الحكومية كمدخل لتعزيز المساءلة والشفافية	سلسلة تقارير غير دورية
٦ –موقع وزارة المالية	التقرير المالي الشهري	
٧ –موقع وزارة التخطيط والاصلاح الادارى	الحسابات القومية (الناتج المحلي)	

مواقع الانترنت :

٨ –http://mafaheem.info/?p=417

٩–
https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

١٠https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A